

قانون الأسرة للنساء في أونتاريو



العقود الأسرية

جميع النساء. قانون واحد للأسرة.
اعرفي حقوقك.

flew Family Law
Education for Women
Women's Right to Know

fodf Femmes ontariennes et
droit de la famille
Le droit de savoir

الإصدار الأول من:



CCMW

Canadian Council of Muslim Women
Le conseil canadien des femmes musulmanes

العقود الأسرية

يهدف هذا الكتيب إلى تزويدك بفهم أساسي حول الأمور القانونية. لكنه ليس بديلاً عن المشورة والمساعدة القانونية الفردية. إذا كانت لديك مشكلات تندرج تحت قانون الأسرة، فيُنصح بأن تحصل على المشورة القانونية في أقرب وقت ممكن لفهم خياراتك وحماية حقوقك. لمزيد من المعلومات حول كيفية العثور على محامٍ متخصص في قانون الأسرة ودفْع أتعابه، طالع كتيبنا وشاهدي ندوتنا على الإنترنت (وبينار) حول "العثور على المساعدة بشأن القضايا المتعلقة بقانون الأسرة". وهناك أيضًا موارد معلومات أخرى متوقّرة للنساء المسلمات. للاطلاع على القائمة الكاملة، يُرجى زيارة: <http://www.onefamilylaw.ca/en/muslimwomen/>.

أعدت تلك المعلومات بالتشاور مع نساء مسلمات. والهدف منها هو تزويد النساء المسلمات بالمعلومات الأساسية حول قانون الأسرة في أونتاريو وكيفية تطبيقه على الجاليات المسلمة.

العقود الأسرية هي اتّفاقيات بين شخصين يعيشان في علاقة أسرية. وتُحدّد تلك العقود الحقوق والمسؤوليات الخاصة التي وافق عليها الشخصان. عندما تتّبع العقود الأسرية قوانين بعينها، تُعتبر قانونية وقد تأمرك المحكمة باتّباعها.

تختلف **عقود الزواج واتفاقيات المساكنة واتفاقيات الانفصال** عن أنواع العقود الأسرية الأخرى. يمكنك استخدام العقد الأسري للاتّفاق مع زوجك أو شريكك حول ما سيحدث خلال علاقتكما، وكذلك ما سيحدث إذا انتهت علاقتكما.

لا تعتبر العقود الأسرية قانونية ما لم تكن خطّية. يجب عليك أنت وزوجك أو شريكك توقيع العقد أمام أحد الشهود. لتغيير أي شيء في العقد أو لإنهائه، يجب أن تكون الاتفاقية الجديدة كذلك خطّية، ويجب عليكما التوقيع أمام أحد الشهود.

يمكن للعقود الأسرية أن تسلب الأشخاص حقوقًا هامّة. فقد تسلبك حقوقك في الملكية، وكذلك حقك في النفقة التي قد يكون على زوجك أو شريكك دفعها لك بموجب القانون. **يجب أن تتحدّثي إلى محامٍ قبل توقيع أي عقد أسري.**

أنواع العقود الأسرية

1. عقد الزواج

بموجب قانون أونتاريو، يمكنك أنت وزوجك الاتفاق على **عقد زواج** قبل الزواج أو بعده؛ فإذا أعددتماه قبل زواجكما، يُمكن تسميته **عقد "ما قبل الزواج"**.

يمكن أن ينص عقد الزواج على:

- الكيفية التي ترغبين من خلالها في تنسيق بعض الأمور في علاقتكما، فمثلاً يمكنكما الاتفاق على إبقاء الأمور المالية منفصلة كالحسابات البنكية
- ما ستفعلانه إذا انتهى زواجكما، ككيفية تقسيم الممتلكات، ومبلغ النفقة الزوجية الذي سيدفعه أحدهما إلى الآخر على سبيل المثال.

يمكنكما كذلك في عقد الزواج اتخاذ قرار بشأن إبراء بعضكما البعض من النفقة الزوجية إذا انفصلتما أو تطلقتما. **لا يمكن أن يتضمن عقد الزواج أي شيء يتعلّق بحق الوصاية على الأطفال أو حق الرؤية.** لن تُقرّ المحكمة تلك الأجزاء إذا أدرجت في عقد الزواج. لا يُمكن تحديد حق الوصاية على الأطفال أو حق الرؤية إلا بعد انفصالك عن زوجك.

عقود الزواج وممتلكات الأسرة

بموجب قوانين أونتاريو، للأزواج المنفصلين الحق في تقاسم أي زيادة في قيمة الممتلكات، التي جمعها خلال الزواج، مناصفةً.

يُحدّد القانون طريقة احتساب خاصة لتحديد ما يحق لكل من الزوجين الحصول عليه؛ يُسمى ذلك "المناصفة".

هناك أيضًا قواعد خاصة بموجب قوانين أونتاريو حول تقاسم قيمة "منزل الزوجية". إنه المنزل الذي عشتما فيه أنت وزوجك كأسرة وقت وقوع الانفصال.

يُتيح عقد الزواج لك ولزوجك عمل ترتيباتكما الخاصة حول تقاسم الممتلكات، بما في ذلك منزل الزوجية. قد يُطلب منك التوقيع على عقد الزواج الذي ينصّ على أنه في حالة الانفصال لن تتقاسما قيمة المنزل أو أي ممتلكات أخرى. أو قد ينصّ عقد الزواج على أن تكون حصّتك من ممتلكات الأسرة مبلّغًا أقلّ مما يحوّلك حقك القانوني للحصول عليه. يسمح القانون بأن تدرج عقود الزواج مثل تلك الترتيبات، وتقرّها المحكمة.

احذري من إدراج منزل الزوجية أو الممتلكات في عقد الزواج؛ فقد تتنازلي عن حقوقك التي يكفلها لك القانون. يجب أن تتحدّثي إلى محامٍ مختصّ بقانون الأسرة لفهم حقوقك وخياراتك.

الحق في العيش في منزل الزوجية

ينصّ القانون كذلك على أنه من حقك أنت وزوجك العيش في منزل الزوجية، إلا إذا قرّرت المحكمة أو اتّفق الزوجان على غير ذلك. لا يهّمّ الاسم المُسجّل في عقد المنزل. ينصّ القانون على أنه لا يمكن لأحد الزوجين بيع المنزل أو رهنه دون الحصول على إذن من الطرف الآخر. **لا يمكن لعقود الزواج أن تُغيّر هذه الحقوق الخاصة بمنزل الزوجية.**

عقود الزواج الإسلامية

يُمكن أن يُقبل **عقد الزواج الإسلامي** (ويُسمّى أحيانًا **عقد النكاح** أو **عقد الزواج** أو **العقد**) كعقد قانوني للزواج في أونتاريو في حال استوفى الشروط التالية:

- أن يكون خطيًا
- أن يكون موقّعًا من قِبل الزوجين أمام أحد الشهود
- أن يتّبع القواعد حول ما يمكن وما لا يمكن إدراجه في عقود الزواج في أونتاريو.

وهذا يعني أن عقد الزواج الإسلامي، كأى عقد زواج آخر في أونتاريو:

- قد يسلب حق الزوج/الزوجة الذي يعطيه لها القانون، في تقاسم ممتلكات الأسرة ومنزل الزوجية
- لا يمكنه تحديد ترتيبات الوصاية وحق الرؤية إذا انتهى الزواج.

أي بند يتعلّق بالوصاية، كأن "يحصل الأب على حق الوصاية على أبنائه عندما يبلغون سن 6 أعوام"، لن يُسمح به بموجب قوانين أونتاريو. **حتى لو وقّعت المرأة على عقد زواج إسلامي ينصّ على أن يحصل زوجها على الوصاية، يمكنها الذهاب إلى محكمة في أونتاريو لتُصدر حكمًا مختلفًا حول من يملك حق الوصاية وحق رؤية الأطفال.**

أحيانًا يتزوج الناس في أونتاريو بموجب قوانين دينية، ولكنهم لا يتّبعون جميع القواعد لجعل زواجهم قانونيًا في أونتاريو (راجعى كُتَيْب النساء المسلمات حول **الزواج والطلاق**). وفي تلك الحالات، قد تقرّ المحكمة صلاحية عقد الزواج، وفقًا لظروف زواجك. إذا كانت لديك أي أسئلة حول إقرار عقد الزواج الإسلامي الخاص بك، يجب أن تتحدّثي إلى محامٍ في أونتاريو.

يعد الزوج في عقد الزواج الإسلامي أن يدفع لزوجته مالاً أو هدايا أخرى كجزء من عقد الزواج. تُسمّى هذه الاتفاقية أحياناً *المهر*. تقبل المحاكم *المهر* كعقد زواج صالح، عندما يتّبع قواعد عقود الزواج في أونتاريو، بما في ذلك الإنصاف.

قد تنظر المحكمة في *المهر* عندما يُحدّد حقوق الزوجين في تقسيم ممتلكات الأسرة ودفع النفقة الزوجية. تفصل عادةً المحاكم في أونتاريو عقود *المهر* عن الممتلكات الأخرى التي يتقاسم ملكيتها الزوجان عند الانفصال. وهذا يعني أنك قد تستطيعين الحصول على *المهر* وكذلك حقوقك الأخرى في الممتلكات بموجب قانون الأسرة في أونتاريو. إذا كان لديك عقد مهر وتُفكرين في الانفصال عن زوجك، من المستحسن التحدّث إلى محامٍ متخصص في قانون الأسرة وعلى دراية بعقود *المهر*.

2. اتفاقية المُساكنة

اتفاقية المُساكنة مثل عقد الزواج، ولكنها للأشخاص الذين يعيشون معًا دون أن تجمعهم رابطة الزواج. قد تدور اتفاقيات المساكنة حول القضايا ذاتها الخاصة بعقود الزواج. لا يمكن أن تُحدّد اتفاقية المُساكنة أي شيء يتعلّق بحق الوصاية على الأطفال أو الحق في رؤيتهم. لن تُقرّ المحكمة تلك الأجزاء إذا أُدرجت في اتفاقية المُساكنة. لا يُمكن تحديد تلك المسائل إلا بعد انفصالكما.

من المهم جدًا معرفة أن قانون الأسرة في أونتاريو حول الممتلكات ومنزل الزوجية **لا ينطبق** على الشركاء غير المتزوجين الذين يعيشون معًا. عندما ينفصل شريكان غير متزوجين، يصبح المنزل الذي عاشا فيه ملكًا للشخص المُدرج اسمه في العقد القانوني. إذا ساعدت في الاعتناء بالمنزل أو في دفع ثمنه، ينبغي عليك التحدّث مع محامٍ حول الحقوق التي قد تمتلكينها لتقاسم قيمة المنزل.

هناك نوعٌ آخر من اتفاقيات الزواج الإسلامية يُدعى "عقد الزواج المؤقت" (كزواج *المُتعة* أو *الزواج العُرْفِي* أو *الزواج السّرِّي*). إن كنت وزوجك أبرمتما إحدى هذه الاتفاقيات، قد تُعتبر أيضًا اتفاقية مُساكنة بموجب القانون في أونتاريو. إذا كنت تفكّرين بعقد إحدى هذه الاتفاقيات في أونتاريو، يجب أن تتحدّثي إلى محامٍ لمعرفة أثرها المحتمل على حقوقك.

3. اتفاقية الانفصال

اتفاقية الانفصال هي نوع آخر من العقود الأسرية. يمكنك استخدام اتفاقية الانفصال لتحديد كيفية التعامل مع المشكلات عند انفصالك عن زوجك أو شريكك. **يمكنك عقد اتفاقية الانفصال إذا كنت متزوجة أو إذا عشت مع شخص لم تتزوجيه قانونيًا.**

يمكن أن تضع اتفاقية الانفصال الترتيبات حول كيفية تقسيم ممتلكات الأسرة، والنفقة من أحد الزوجين أو الشريكين إلى الآخر، وكذلك التخطيط لحق الوصاية وحق الرؤية نفقة الأولاد.

يحق لك أنت وزوجك أو شريكك اختيار الاستعانة باتفاقية الانفصال لحلّ هذه المشكلات لأن:

- اتخاذ القرار معًا حول الاتفاقية يُمكن أن يكون أسهل وأسرع من الذهاب إلى المحكمة
- يمكنك التحكّم فيما تنصّ عليه الاتفاقية
- اتّباعك أنت وزوجك أو شريكك للاتفاقية هو أمر مُرَجَّح لأنكما اخترتما ووافقتما على محتواها.

العقود الأسرية والإساءة إلى أفراد الأسرة

إذا وقع عنف أو إساءة أو تنمّر في الأسرة، على المرأة أن تحذر من الموافقة على أي عقد أسري.

أحيانًا يُمارَس الضغط على النساء للتخلّي عن النفقة أو الحصول على المهر (المؤخّر) في اتفاقية الانفصال. أحيانًا يُمارَس الضغط على النساء للتخلّي عن حقوقهن في مقابل الحصول على حق الوصاية على الأطفال، أو الوعد بأن يطلقهن الزوج طلاقًا شرعيًا.

إذا كنت في هذا الموقف، يجب أن تتحدّثي إلى محامٍ لفهم حقوقك وخياراتك.

كيفية إقرار العقد الأسري

لن تراجع المحكمة عقدك الأسري إلا إذا اختصمتما عليه أنت وزوجك/شريكك. إذا اتّبع العقد الأسري القواعد التي تجعله عقدًا شرعيًا في أونتاريو، قد تقرّه المحكمة.

إذا احتوى عقدك على اتفاق حول النفقة الزوجية أو نفقة الأبناء، يمكنك تقديم العقد إلى المحكمة، عندها قد يُساعد مكتب المسؤولية الأسرية (وهو مكتب تابع لحكومة أونتاريو)، في ضمان دفع النفقة.

إذا ظننت أن عقدك الأسري غير مُنصف لأنك لم تتوفّر لديك جميع المعلومات المالية الخاصة بزوجك/شريكك، أو بسبب أنك شعرت بتعرّضك للضغط، أو إذا وقعت إساءة أو عدم توازن قوى بينك وبين زوجك/شريكك، قد تُقرّر المحكمة عدم صلاحية الاتفاقية. يمكن أن يساعدك المحامي في فهم خياراتك.

إقرار اتفاقية حول الممارسات الثقافية أو الدينية
إذا كان عقدك الأسري يحتوي على شروط متعلّقة بالممارسات الدينية أو الثقافية، قد تُقرّر المحكمة الشروط وفقًا للموقف.

على سبيل المثال، قد تقول المحكمة أن على زوجك دفع المهر، إذا تضمّنه عقد زواجك.

لكن إذا حاول الزوج الامتناع عن تطليق زوجته شرعيًا للضغط عليها في تسوية مشكلات أسرية، قد ترفض المحكمة مساعدة الطرف الذي يمتنع عن الطلاق الشرعي.

الأمر الذي لا تستطيع المحكمة الكندية فعله، هي أن تُجبر شخصًا ما على تطليق زوجته شرعيًا. ولكن قد تصدر المحكمة أمرًا بتغريم الزوج مبلغًا ماليًا للحنث بوعده ينصّ عليه العقد الأسري.

كوني حذرة للغاية من الاتفاق على أي أمر مقابل وعد من زوجك بتطليقك شرعيًا. لا تستطيع المحاكم في كندا أن تُجبر شخصًا ما على الطلاق الشرعي، حتى لو كان ذلك جزءًا من الاتفاقية أو العقد الأسري.

إذا تزوجتما في دولة إسلامية، قد تتعارض بعض شروط عقد الزواج مع قانون الأسرة في أونتاريو. من الأفضل مراجعة عقدك مع محامٍ مختصّ بقانون الأسرة للتأكد من فهمك حقوقك وخياراتك.

هل ستغيّر المحكمة العقد الجائر غير المنصف؟

إذا أردت الدفع بعدم قانونية جزئية في العقد الأسري، يجب أن تتقدّمي بطلب إلى المحكمة. ولكن يجب أن تعرفي المحاكم عادة لا تتدخل في تلك الاتفاقيات ولن تُغيّر عقدًا لمجرد أنه يمنح أحد الطرفين أقل مما قد يحصل عليه بموجب قانون الأسرة.

ستنجحين على الأرجح في الدفع بعدم قانونية الاتفاقية إذا تمكّنت من إظهار:

- أن زوجك أو شريكك لم يكن صادقًا حول وضعه المالي
- أنك تعرّضت للضغط لتوقيع العقد
- أنك لم تشعري أن بإمكانك تغيير العقد بسبب التهديد أو الإساءة
- أن الاتفاقية مُجحفة بشكل كبير.

لا تغيّر المحاكم عادة ما تنصّ عليه العقود حول تقسيم الممتلكات. ولكنها قد تغيّر على الأرجح ما ينصّ عليه العقد حول الدفعات المالية للمساعدة في دعمك أنت وأولادك. كذلك إذا كان موقفك أسوأ مما كان عليه عند توقيع العقد، فمن المرجّح أن تغيّر المحكمة الاتفاقية.

عند الدفع بعدم قانونية العقد الأسري، قد تُقرّر المحكمة إلغاء جزءٍ من العقد. فإن كان ذلك الجزء جزءًا رئيسيًا من العقد، قد تُقرّر المحكمة أن الاتفاقية برُمّتْها غير قانونية. في تلك الحالة، يمكنكما أنت وزوجك عقد اتفاقية جديدة، أو إذا لم تستطيعا الاتفاق، يمكنك الطلب من المحكمة المساعدة في التعامل مع هذه المسائل.

يجب دائمًا أن تتحدّثي إلى محامٍ قبل توقيع أي عقد أسري. تأكّدي من فهمك لما تحتويه الاتفاقية. تأكّدي من فهمك للاختلاف ما بين حقوقك بموجب الاتفاقية وحقوقك بموجب القانون. قد يساعدك المحامي كذلك في معرفة ما إذا كانت لديك جميع المعلومات حول أوضاع زوجك المالية، لاتّخاذ قرار حول ملائمة الاتفاقية لك.

أمثلة على الحالات:

المثال رقم 1:

عقد إسماعيل وأمنة اتفاقية نكاح قبل زواجهما بوقت قصير. تنصّ اتفاقيتهما على أنه في حالة طلاقهما، تتنازل آمنة عن حق الوصاية على الأطفال لإسماعيل. في المقابل، تعهّد إسماعيل ألا يُعارض الطلاق الشرعي وأن يدفع المهر. هل اتفاقيتهما واجبة الإنفاذ؟

الجواب:

- أي عقد زواج يتطرّق إلى المسائل الخاصة بمن يؤول إليه حق الوصاية على الأولاد لا يعتبر واجب الإنفاذ في أونتاريو. يُمكن أن تحاول آمنة الاتفاق مع إسماعيل على ترتيبات مختلفة للوصاية عند الانفصال. إذا لم يتمكّننا من التوصل إلى اتفاق، يُمكن لآمنة أن تطلب من المحكمة منحها حق الوصاية على أولادها. يجب أن تأخذ المحكمة في الاعتبار "الصالح الأفضل للأولاد" لاتّخاذ قرار حول ترتيبات الوصاية والرؤية. هذا اختبار قانوني يضمّ العديد من العوامل.

- ستأخذ المحكمة في الاعتبار ما إذا كان عقد المهر يتّبع قواعد عقود الزواج في أونتاريو، وتتخذ قرارها حول ما إذا كانت آمنة تستطيع الحصول على المهر وكذلك ممتلكات الأسرة الأخرى والنفقة الزوجية.
- لا تستطيع المحكمة إجبار إسماعيل على تطليق آمنة طلاقًا شرعيًا، ولكن قد لا تقبل المحكمة أي من دفعات إسماعيل في تسوية الطلاق إذا رفض تطليق آمنة شرعيًا.
- ينبغي أن تسأل آمنة محامٍ حول جميع هذه الأشياء.

المثال رقم 2:

تزوج مصطفى وميريام لمدة عامين ثم انفصلا. يتفاوض والد ميريام حول اتفاقية الانفصال مع مصطفى، ويوقعها نيابةً عن ابنته ميريام. موضوع الاتفاقية هو المهر والطلاق الشرعي. هل ستقضي المحكمة بأن هذه الاتفاقية قانونية وتُقرّها؟

الجواب:

تعتبر هذه الاتفاقية غير قانونية في أونتاريو لأن ميريام ومصطفى يجب أن يتفقا وأن يوقعوا الاتفاقية الخطية أمام أحد الشهود. بالإضافة إلى ذلك، إذا وقّعت ميريام على الاتفاقية، عليها أن يكون لديها كامل المعلومات حولها وألا تشعر بتعرّضها للضغط للتوقيع عليها.

تتوفر موارد أخرى للمعلومات الموجهة للنساء المسلمات على الموقع الإلكتروني لهيئة تثقيف النساء FLEW . للاطلاع على القائمة الكاملة، يُرجى زيارة الموقع: <http://www.onefamilylaw.ca/en/muslimwomen/>.

تكون فرص وقوع العنف أكبر عند إنهاء العلاقات الحميمة. إذا كنت في خطر محقق فاتصلي بالرقم **911**. إذا كنت أنت أو إحدى معارفك في خطر، يُرجى زيارة موقع FLEW للاطلاع على معلومات عن كيفية الحصول على الدعم.

إذا كنت من الناطقين باللغة الفرنسية وتعيشين في أونتاريو فلك الحق في الحصول على الخدمات باللغة الفرنسية خلال دعاوى محكمة الأسرة. لمزيد من المعلومات حول حقوقك، اتصلي بمحام أو بعيادة قانونية مجتمعية أو بخط دعم النساء Femaide على الرقم 1-877-336-2433 أو خط الهاتف النصي 1-866-860-7082.

يمكنك الحصول على مزيد من المعلومات حول كيفية الوصول إلى الخدمات المتوفرة باللغة الفرنسية على موقعنا الإلكتروني www.onefamilylaw.ca أو www.undroitdefamille.ca

تمثّل الآراء المطروحة في تلك المواد رؤية هيئة تثقيف النساء FLEW ولا تعكس بالضرورة رؤية المُمؤلين.

رغم طباعة هذا الكتيب بدعم مالي من مؤسسة القانون في أونتاريو، إلا أن محتواه لا يعكس بالضرورة آراء المؤسسة.

الموضوعات المتوفرة حول قانون الأسرة *

1. التسويات البديلة للمنازعات وقانون الأسرة (ARA 001)
2. حماية الطفل وقانون الأسرة (ARA 002)
3. نفقة الأطفال (ARA 003)
4. القانون الجنائي وقانون الأسرة (ARA 004)
5. حق الوصاية على الأطفال وحق الرؤية (ARA 005)
6. العقود الأسرية (ARA 006)
7. التحكيم في ظل قانون الأسرة (ARA 007)
8. القضايا المتعلقة بقانون الأسرة للنساء المهاجرات، واللاجئات وغير الحاصلات على وضع إقامة قانوني (ARA 008)
9. الحصول على مساعدة بشأن مشاكلك المتعلقة بقانون الأسرة (ARA 009)
10. كيف يتم تقسيم الممتلكات طبقًا لقانون الأسرة (ARA 010)
11. الزواج والطلاق (ARA 011)
12. النفقة الزوجية (ARA 012)

* تتوفر الكتيبات في عدّة أشكال ولغات. يُرجى الاطلاع على الموقع www.onefamilylaw.ca لمزيد من المعلومات. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع www.onefamilylaw.ca، كما يمكنك كذلك أن تجدي موادًا إضافية على الموقع لمساعدتك في فهم حقوقك التي يكفلها لك قانون الأسرة.

flew Family Law
Education for Women
Women's Right to Know

fodf Femmes ontariennes et
droit de la famille
Le droit de savoir

بتمويل من:



• تمثّل الآراء المطروحة في تلك المواد رؤية هيئة تثقيف النساء FLEW ولا تعكس بالضرورة رؤية الممولين.